جامعـــة القـاهرة
كلية الحقوق

مسئولية المتبوع

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة من

محمد الشيخ عمر رفع الله

للحصول على درجة الدكتوراه فى القوانين

لجنة الحكم

الدكتور عبد المنعم البدراوى رئيساً

الدكتور سليمان مرقص
الدكتور عبد الودود يحيى } أعضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

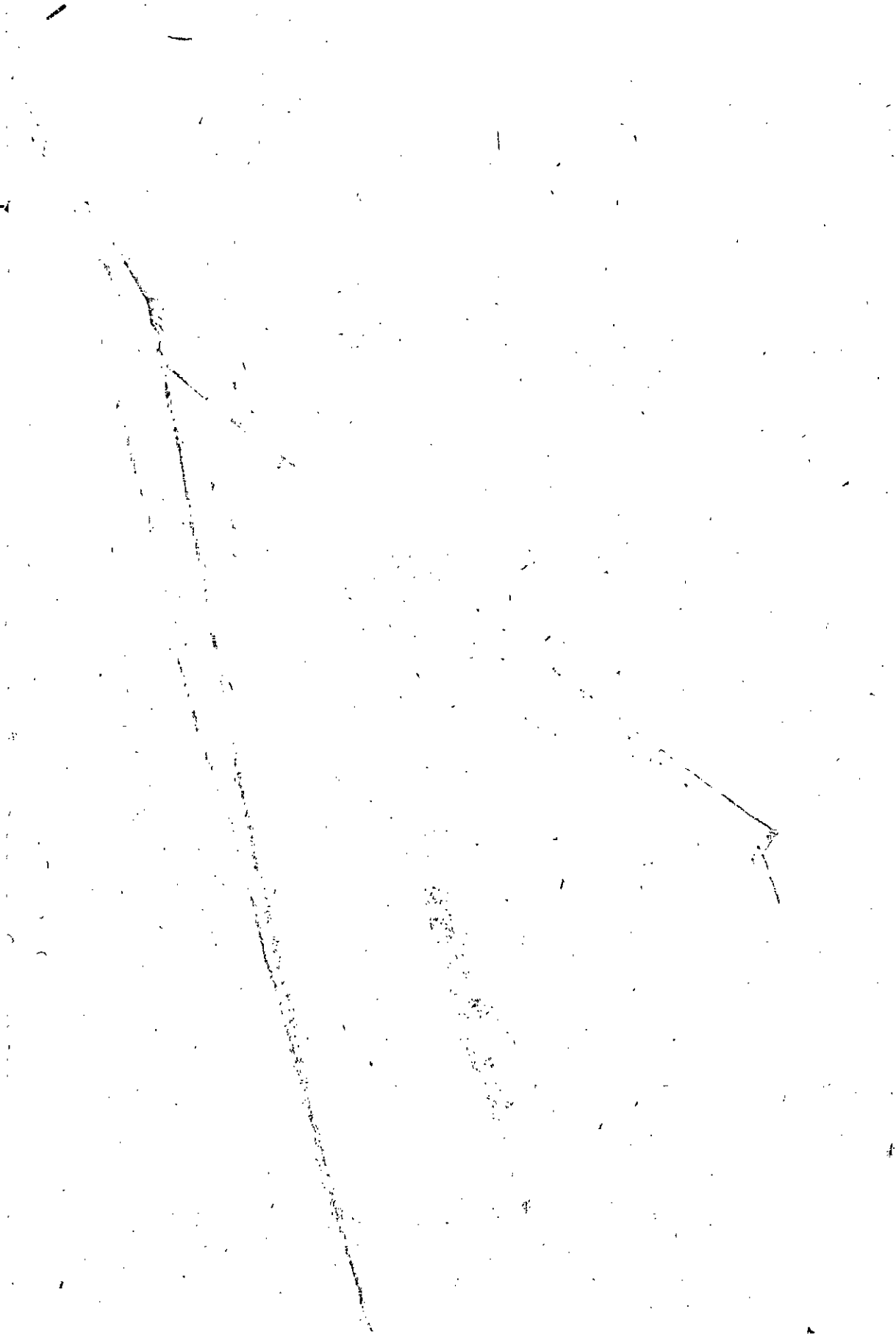

موضوعات الرسالة :

	صفحة
المقـدمة :	١
القسم الأول : — الأساس القانونى وتطور مسئولية المتبوع :	٩
الباب الأول : التطور التاريخى	١١
الباب الثانى : الأساس القانونى	٦٧
الباب الثالث : مدى مسئولية المتبوع	١٢١
القسم الثانى : — نطاق مسئولية المتبوع	١٣٣
الباب الأول : علاقة التبعية	١٣٥
الباب الثانى : خطأ التابع	٢٨٣
الباب الثالث : علاقة العمل الضار بالوظيفة	٣٠٣
الخاتمـــة :	٣٧٩
بيان المراجـع :	٣٩١
بيان المختصرات :	٣٩٩
فهرس مفصل :	٤٠١

مقدمة

أن الأفعال غير المشروعة ، التى يلحق الغير منها الضرر ، كما قد تقع من المرء نفسه ، فإنها أيضاً قد تقع ممن يستعان بهم فى أداء مختلف الأعمال .

إلا أنه ، من للبادىء المسلمة ، ضرورة قيام الفاعل بجبر الاضرار التى قد تلحق الغير فى شخصه أو ماله طالما كانت تلك الأضرار وليدة فعل غير مشروع .

وقد أصبحت القوانين جميعها تقرر حق المضرور فى الحصول على التعويض الذى ، وأن كان لا يصل إلى مرتبة أعادة الشيء إلى أصله ، إلا أنه على الأقل يخفف كثيرا مما قد يتعرض له المرء فيما لو ترك بدون جبر لما أصابه من أضرار .

ولكن لم تعد التشريعات ، فى الواقع ، تقف عند ذلك الحد بل أصبحت . فوق ذلك ، تقرر ضرورة قيام الشخص بجبر الأضرار التى تلحق الغير إذا ما كان وقوعها نتيجة لأخطاء من يستعين بهم فى أداء أعماله المختلفة وذلك عند توافر شروط معينة .

إلا أن التشريعات القديمة لم تعرف المسئولية عن فعل الغير بالصورة التى هى عليها الأن ، وإنما اقتصر الأمر فيها على تقرير مسئولية الشخص المدنيه عما قد يلحق الغير من نشاطه الذى يبذله بنفسه ، عادة ، لقضاء شئونه .

ويرجع ذلك إلى ما كان يسود المجتمع ، وقتئذ ، من علاقات اجتماعية محدوده ونشاط اقتصادى ضيق حيث لم يعرف من الآله ، قياسا بما هى عليه الأن ، غير صورتهاالبدائية، وكانت وهى فى تلك الصورة ، لا تحتاج لغير مجهود صاحبها .

من ناحية أخرى فإن الزراعة لم تكن قد تطورت تطورا ملموسا ، بل كانت

فهرس

	بند	صفحة
مقدمة		١
خطة البحث		٨
القسم الأول		
أساس مسئولية المتبوع		
الباب الأول		١١
التطور التاريخى لمسئولية المتبوع		
خطة بحث		
الفصل الأول	٢	١٣
الشرائع القديمة		
المبحث الأول		١٤
القانون الرومانى		
القانون الرومانى والمسئولية المدنيه	٣	١٤
المساءلة عن فعل الغير	٤	١٤
مسئولية المتبوع	٥	١٥
مالك السفينه ، الأسطبل ، والفندق	٦	١٥
رب الأسرة	٧	١٥

	بند	صفحة
المبحث الثانى		١٩
الشريعة الإسلامية		
القوانين الحديثة	٨	١٩
القانون الرومانى	٩	١٩
مسئولية المكرة والأمر	١٠	١٩
الخلط بين قواعد المسئوليتين	١١	٢٠
الرق	١٢	٢١
مسئولية مالك الرق : شخصية	١٣	٢١
مسئولية مطلقة	١٤	٢٤
إنتهاء المسئولية بالتخلى	١٥	٢٤
مسئولية المتبوع فى الشريعة الإسلامية	١٧	٢٦
الفصل الثانى		
الشرائع الحديثه		
المبحث الأول		
القانون الأنجليزى		
المسئولية عن أفعال الرقيق	١٩	٣١
نطاق المسئولية فى القرن السادس عشر	٢٠	٣٢
تقرير حالات معينة للمسئولية التبعيه	٢١	٣٢
نظرية الأوامر الصريحة	٢٢	٣٣
مسئولية المتبوع بعد القرن السابع عشر	٢٣	٣٣

	بند	صفحة
تطور المساءلة بتغير الأحوال الأقتصادية	٢٤	٣٤
الاكتفاء بالأوامر الضمنيه	٢٥	٣٤
التميز بين الدوله والأشخاص الأعتبارية الأخرى	٢٦	٣٥
قاعدة الملك لايخطىء	٢٧	٣٦
تضييق نطاق إمتيازات الملك	٢٨	٣٧
ملتمس الحقوق	٢٩	٣٨
مقاضاة المخطىء شخصيا	٣٠	٤١
الحد من نطاق عدم المسئولية	٣١	٤٢
تدخل النائب العام	٣٢	٤٢
مساءلة الأشخاص المعنوية الأخرى	٣٣	٤٣
قانون سنة ١٩٢١	٣٤	٤٣
قانون الإجراءات الملكية ١٩٤٧	٣٥	٤٦
الاستثناءات منه	٣٦	٤٨
الدفوع الشخصيه	٣٧	٥٠
تقدير قانون ١٩٤٧	٣٨	٥٢
المرافق العامه الأخرى والخاصة	٣٩	٥٤
سوء النيه والأشخاص الأعتباريه	٤٠	٥٦
المساءلة حتى فى حالة التجاوز	٤١	٥٧
مبدأ العمل المشترك	٤٢	٥٨

بند صفحة

المبحث الثانى

القانون الفرنسى والمصرى

حالات معينة على سبيل النص ٤٣ ٥٩
الفرنسى القديم ومسئولية المتبوع ٤٤ ٦٠
مسئولية الناقل ٤٥ ٦٠
مسئولية صاحب الفندق ٤٦ ٦١
القانون الفرنسى الحديث ٤٧ ٦٢
الأشخاص المعنوية ٤٨ ٦٣
القانون المصرى القديم ٤٩ ٦٤
القانون المصرى الحديث ٥٠ ٦٤

الباب الثانى

أساس مسئولية المتبوع ٦٧

الفصل الأول

القانون الأنجليزى

أختلاف الآراء ٥١ ٦٩
نظرية الخطأ المفترض ٥٢ ٧٠
تقديرها ٥٣ ٧١
نظرية التماثل ٥٤ ٧٣
تقديرها ٥٥ ٧٤

	بند	صفحة
نظرية تحمل التبعه	٥٦	٧٤
نقدها	٥٧	٧٦
نظرية الضمان	٥٨	٧٩
تقديرها	٥٩	٨٠
فشل النظريات التقليدية	٦٠	٨٠
نظرية تشتيت الخسارة	٦١	٨٢
تقديرها	٦٢	٨٣

الفصل الثانى

القانون الفرنسى والمصرى

تعدد الآراء	٦٣	٨٥
نظريات تنادى بخطأ المتبوع وأخر بالصلة بين عمل المتبوع والخطأ	٦٤	٨٦
نظرية الخطأ المفترض	٦٥	٨٦
الخطأ المفترض فى الاختيار	٦٦	٨٧
تطبيقات	٦٧	٨٧
الخطأ المفترض فى الرقابة	٦٨	٨٧
تطبيقات	٦٩	٨٨
الخطأ فى الأختيار والرقابة	٧٠	٨٩
تطبيقات	٧١	٨٩
تقدير نظرية الخطأ	٧٢	٩١

	بند	صفحة
نظرية النيابه	٧٣	٩٤
تطبيقات قضائيه	٧٤	٩٥
تقدير النظريه	٧٥	٩٦
نظريات راعت الصلة بين عمل المتبوع والضرر	٧٦	٩٧
فكرة تحمل التبعه	٧٧	٩٨
تطبيقات	٧٨	٩٩
تقديرها	٧٩	١٠٠
نظرية الضمان	٨٠	١٠٤
تطبيقاتها	٨١	١٠٥
تقديرها	٨٢	١٠٥
نظرية التأمين القانونى	٨٣	١٠٦
تطبيقات	٨٤	١٠٩
نقدها	٨٥	١١٠
مسايرة الفقه للتطور	٨٦	١١٠
الفقه التقليدى	٨٧	١١١
الفقه الحديث	٨٨	١١٢
التأمين الأتفاقى	٨٩	١١٢
النظام العام	٩٠	١١٤
الخلاصة		
القانون المدنى ومسئولية المتبوع	٩١	١١٥

	بند	صفحة
رجوع للتبوع على التابع	٩٢	١١٦
عدم نهائية الألتزام	٩٣	١١٦
شمول مفهوم المسئولية	٩٤	١١٧
الأساس المزدوج	٩٥	١١٨
الباب الثالث		١١٩
مدى مسئولية المتبوع		
الفصل الأول	٩٦	
القانون الأنجليزى		١٢١
مبدأ العمل المشترك	٩٧	١٢١
تطبيق القضاء لذلك البند	٩٨	١٢١
شروط تطبيقه	٩٩	١٢٣
الاتجاه القضاء والمشروع للتخلى عنه	١٠٠	١٢٦
مسلك القضاء	١٠١	١٢٦
الغاء مبدأ العمل المشترك	١٠٢	١٢٧
الفصل الثانى		
القانون الفرنسى		١٢٩
مضمون كلمة « الغير »	١٠٣	١٢٩
القسم الثانى		
نطاق مسئولية المتبوع		١٣٣

	بند	الصفحة
الباب الأول		
علاقة التبعيه		١٣٥
الفصل الأول		
قوام علاقه التبعية		١٣٧
المبحث الأول		
القانون الإنجليزى		١٣٨
المطاب الأول		
تحديد علاقة التبعية		١٤١
تعريف التابع	١٠٨	١٤١
التميز بين التابع والمقاول	١٠٩	١٤٣
خصائص عقد العمل	١١٠	١٤٤
سلطة الإشراف والرقابه	١١١	١٤٦
الصعوبات الناشئة عنها	١١٢	١٤٧
السلطة التنظيمية	١١٣	١٤٩
اعتبار عمل التابع ككل	١١٤	١٥٠
سلطة الاختيار	١١٥	١٥١
الصعوبات المترتبة عليه	١١٦	١٥٢
تقرير التبعية دون اعتبار للاختيار	١١٧	١٥٤
سلطة العزل	١١٨	١٥٥
تقديرها	١١٩	١٥٥

	بند	الصفحة
معيار الأجر	١٢٠	١٥٦
الصعوبات الناشئة عنه	١٢١	١٥٩
معايير ثانوية	١٢٢	١٥٩
قصر خدمات التابع على شخص واحد	١٢٣	١٦٠
مكان تنفيذ العمل	١٢٤	١٦١
تقديره	١٢٥	١٦١
معيار الوسائل والتمويل	١٢٦	١٦١
أقساط التامين	١٢٧	١٦٣
مدة سريان العقد	١٢٨	١٦٤
السلطة والإشراف	١٢٩	١٦٥
مساءلة المتبوع عن أخطاء المقاول	١٣٠	١٦٦
التكييف الصحيح لتلك المساءلة	١٣١	١٧١
الحالات السابقة مجرد تطبيق للقواعد العامة	١٣٢	١٧١
الأشخاص المعنوية	١٣٣	١٧٢
القانون العام والأشخاص المعنوية	١٣٤	١٧٣
وجوب مراعاة شروط قانون ١٩٤٧	١٣٥	١٧٥
المرافق العامة الأخرى	١٣٦	١٧٦
صعوبات ناشئة عن معيار السلطة	١٣٧	١٧٦
المطلب الثانى		
تطبيقات خاصة لمعيار السلطة		
مسئولية المستشفيات العامة	١٣٨	١٧٩

	بند	صفحة
أخطاء المرضين	١٣٩	١٨١
مسلك القضاء	١٤٠	١٨٢
تقرير مسائلة المرضين	١٤١	١٨٣
تقرير علاقة التبعية بالنسبة للأطباء	١٤٢	١٨٥
الاختلاف حول أساس المسئولية	١٤٣	١٨٦
الاكتفاء بالسلطة التنظيمية	١٤٤	١٨٨
السيد العرضى	١٤٥	١٩١
رجوع المتبوعين على بعضهما	١٤٦	١٩١
رجوع المضرور على من له سلطة الإشراف	١٤٧	١٩٥
إعارة التابع دون معدات	١٤٨	١٩٥
سلطة الإشراف متعلقة بكيفية الإنجاز	١٤٩	١٩٧
انتقال خدمات التابع	١٥٠	١٩٨
موضوع الالتزام كمعيار	١٥١	١٩٨

المبحث الثانى

القانون الفرنسى والمصرى ٢٠١

المطلب الأول

تحديد علاقة التبعية ٢٠٣

المادة ١٣٨٤ فرنسى	١٥٣	٢٠٣
المادة ١٧٤ مصرى	١٥٤	٢٠٤

	بند	صفحة
الاختيار	١٥٥	٢٠٤
الاختيار والإشراف	١٥٦	٢٠٥
القضاء	١٥٧	٢٠٦
تخلى القضاء عنه	١٥٨	٢٠٦
سلطة الإشراف	١٥٩	٢٠٧
رفض الاختيار صراحة	١٦٠	٢٠٨
عنصر السلطة فى القضاء المصرى	١٦١	٢٠٨
القانون المدنى المصرى	١٦٢	٢٠٩
الرقابة والإشراف	١٦٣	٢١١
لا يشترط ممارسة الرقابه	١٦٤	٢١٢
الاكتفاء بامتلاكها	١٦٥	٢١٣
لا يشترط ممارستها بواسطة المتبوع	١٦٦	٢١٥
المعلومات الفنية	١٦٧	٢١٥
عقد العمل	١٦٨	٢١٦
طبيعة العقد	١٦٩	٢١٨
المراقبة العامة	١٧٠	٢٢٠
عيوب الاستناد إلى نوع العقد	١٧١	٢٢٠
الأجر	١٧٢	٢٢١
الاختلاف حول طبيعة السلطة	١٧٣	٢٢٢
التبعية الاقتصاديه	١٧٤	٢٢٢
تقديرهـــا	١٧٥	٢٢٥

	بند	صفحه
معيار تحديد الهدف	١٧٦	٢٢٨
تقديره	١٧٧	٢٢٩
العلاقات الوظيفيه	١٧٨	٢٣٠
تقديره	١٧٩	٢٣٠
معيار السلطة	١٨٠	٢٣٢
لا يشترط تعيين التابع المخطىء	١٨١	٢٣٣
لا يشترط الممارسة الدائمة للسلطة	١٨٢	٢٣٤
اتباع القضاء لمعيار السلطه	١٨٣	٢٣٤
المشرع المصرى	١٨٤	٢٣٥
الأشخاص المعنويه	١٨٥	٢٣٦
المصرفون لشئونها	١٨٦	٢٣٦
المسئوليه المباشرة وغير المباشرة	١٨٧	٢٣٦
تقدير القول بانها مباشرة	١٨٨	٢٣٨
الأشخاص المعنويه فى فرنسا	١٨٩	٢٤١
المعايير المتبعه	١٩٠	٢٤١
لا يهم ممارسه السلطه	١٩١	٢٤١
المقابل	١٩٢	٢٤٢
الأشخاص المعنويه فى مصر	١٩٣	٢٤٢
معيار السلطه	١٩٤	٢٤٣
عدم كفايتها	١٩٥	٢٤٥
الصعوبات	١٩٦	٢٤٦

	بنـد	صفحه
المطلب الثانى		
تطبيقات خاصه لمعيار السلطه		٢٤٧
مسئوليه المستشفيات	١٩٧	٢٤٧
المستشفيات الخاصة	١٩٨	٢٤٨
رئيس الإدارة طبيب	١٩٩	٢٤٩
الطبيب يعتبر تابعا حيث يوجد عقد عمل	٢٠٠	٢٤٩
مركز الممرضات	٢٠١	٢٥٠
الأخطاء غير الفنية للأطباء	٢٠٢	٢٥١
تبرير التفرقة	٢٠٣	٢٥٢
مسلك القضاء المصرى القديم	٢٠٤	٢٥٣
محكمه النقض	٢٠٥	٢٥٣
رأى بعض الفقهاء	٢٠٦	٢٥٤
مسئولية المستشفيات العامه	٢٠٧	٢٥٤
القضاء الإدارى	٢٠٨	٢٥٥
تعرض مسلك القضاء الإدارى للتقييد	٢٠٩	٢٥٦
محكمة النقض المصريه تلغى التمييز	٢١٠	٢٥٨
الخلاصه	٢١١	٢٥٩
المتبوع العرضى	٢١٢	٢٦٠
تحديد المسئوليه	٢١٣	٢٦١
مسئولية المتبوع العرضى	٢١٤	٢٦٤

	بنـد	صفحة
تطبيق القواعد العامة	٢١٥	٢٦٤
مسئولية المتبوع الأصلى	٢١٦	٢٦٥
انتقال سلطة الإشراف والرقابة بصفة جزئية	٢١٧	٢٦٦
معيار التبعية الاقتصادية	٢١٨	٢٦٧
معيار سلطة الاشراف والرقابة	٢١٩	٢٦٩

الفصل الثانى

إثبات علاقة التبعية

المبحث الأول

القانون الإنجليزى		٢٧٣
عبء الإثبات على المدعى	٢٢١	٢٧٣
اعتبار العلاقه قائمه بتوافر ظروف معينه	٢٢٢	٢٧٣
عدم وجود عقد العمل لا يكفى لنفيها	٢٢٣	٢٧٤
ضرورة قيام المدعى بالاثبات	٢٢٤	٢٧٦

المبحث الثانى

القانون الفرنسى		٢٧٩
القاعدة العامه فى الاثبات	٢٢٥	٢٧٩
صعوبه إثبات العلاقه	٢٢٦	٢٨٠

	بند	صفحة
الباب الثانى		
خطأ التابع		٢٨٣
الفصل الأول		
القانون الانجليزى		٢٨٥
ضرورة توافر خطأ التابع	٢٢٨	٢٨٥
مساندة الفقه	٢٢٩	٢٨٥
تبرير المساءلة دون خطأ	٢٣٠	٢٨٦
تقدير ذلك الاتجاه	٢٣١	٢٨٧
الفصل الثانى		
القانون الفرنسى والمصرى		٢٨٩
المادة ١٣٨٤ تشترط الضرر	٢٣٢	٢٨٩
ضرورة توافر خطأ التابع	٢٣٣	٢٨٩
الرجوع على المتبوع	٢٣٤	٢٩٠
استحالة تعيين التابع المخطىء لا تمنع الرجوع	٢٣٥	٢٩١
عدم التمييز	٢٣٦	٢٩١
القانون المصرى يشترط الخطأ	٢٣٧	٢٩١
اعتبار التابع حارساً	٢٣٨	٢٩٣
التابع ليس حارساً	٢٣٩	٢٩٤
موقف القضاء	٢٤٠	٢٩٥

	بند	صفحة
عدم توافق الحراسة والتبعية	٢٤١	٢٩٦
تطور الأساس لا يتطلب ضرورة الخطأ	٢٤٢	٢٩٩

الباب الثالث

علاقة العمل غير المشروع بالوظيفة ٣٠٣

الفصل الأول

القانون الانجليزى ٣٠٥

الأخطاء الموجبة للمساءلة	٢٤٤	٣٠٥
التمييز بين الأخطاء	٢٤٥	٣٠٧
لا معيار محدد	٢٤٦	٣٠٨
الأخطاء الواقعة عند التنفيذ	٢٤٧	٣٠٨
اعتبار الظروف مجتمعة	٢٤٨	٣١١
صعوبة التمييز	٢٤٩	٣١١
مصلحة المتبوع	٢٥٠	٣١٢
أمر المتبوع الصريح	٢٥١	٣١٢
الباعث	٢٥٢	٣١٣
صعوبة تقرير الصلة بين الخطأ والوظيفة	٢٥٣	٣١٣
الخطأ بمناسبة الوظيفة	٢٥٤	٣١٥
مخالفة الأوامر	٢٥٥	٣١٦
أساس المسئولية عند وجود الأمر	٢٥٦	٣١٩
حالة الضرورة	٢٥٧	٣٢٠

	بند	صفحة
تحديد طرق التنفيذ	٢٥٨	٣٢١
وجوب التقرير بالنظر للواقع	٢٥٩	٣٢٢
المعيار الذى اتبعه الفقه والقضاء	٢٦٠	٣٢٣
درجة الخطأ	٢٦١	٣٢٤
الظروف مجتمعة	٢٦٢	٣٢٥
اقتصار الوظيفة على تهيئة وقوع الخطأ	٢٦٣	٣٢٥
الزمان والمكان	٢٦٤	٣٢٦
بالنسبة للشخص المعنوى	٢٦٥	٣٢٦
وقوع الأخطاء بناء على أوامره	٢٦٦	٢٣٨
قانون انشائه	٢٦٧	٣٢٨
الخلط بين المسئوليتين	٢٦٨	٣٢٨

الفصل الثانى

القانون الفرنسى والمصرى ٣٣١

الأخطاء الموجبة للمساءلة	٢٦٩	٣٣١
الصلة بين الخطأ والوظيفة	٢٧٠	٣٣٢
المساءلة لا تقتصر على ما يقع أثناء الوظيفة	٢٧١	٣٣٤
متى تتحقق الصلة	٢٧٢	٣٣٤
إرادة تحقق الهدف	٢٧٣	٢٣٦
عامل المكان	٢٧٤	٣٣٦
الباعث	٢٧٥	٣٣٧

	بند	صفحة
الخطأ بمناسبة الوظيفة	٢٧٦	٣٣٨
القضاء القديم	٢٧٧	٣٣٨
القضاء الحديث	٢٧٨	٣٣٨
محافة الأوامر	٢٧٩	٣٤٠
عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة	٢٨٠	٣٤٣
الدائرة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية	٢٨١	٣٤٤
الدائرة الجنائية	٢٨٢	٣٤٥
دوائرها مجتمعة	٢٨٣	٣٤٦
موقف القضاء اللاحق لقضاء محكمة النقض	٢٨٤	٣٤٧
موقف الفقه الفرنسى	٢٨٥	٣٤٧
أنصار التفسير الضيق	٢٨٦	٣٤٨
أنصار التفسير الواسع	٢٨٧	٣٤٩
القانون المصرى — أثناء الوظيفة	٢٨٨	٣٥٠
الخطأ بسبب الوظيفة	٢٨٩	٣٥٢
القانون المصرى القديم	٢٩٠	٣٥٢
القانون المصرى الجديد	٢٩١	٣٥٣
الباعث	٢٩٢	٣٥٥
اتجاه الفقه	٢٩٣	٣٥٦
عدم الاعتداد بالباعث	٢٩٤	٣٥٧
الاعتداد به عند التجاوز	٢٩٥	٢٥٨
تقدير ذلك	٢٩٦	٢٥٩

	بند	صفحة
الخطأ بمناسبة الوظيفة	٢٩٧	٣٦٠
مذهب القضاء	٢٩٨	٣٦١
مخالفة الأوامر	٢٩٩	٣٦٤
موقف الفقه إزاء الإتجاه التوسعى	٣٠٠	٣٦٥
الارتباط المباشر	٣٠١	٣٦٥
ضرورة الوظيفة لارتكاب الفعل	٣٠٢	٣٦٦
أنصار الاتجاه التوسعى	٣٠٣	٣٦٨
التوسع فى التفسير ضرورة	٣٠٤	٣٦٩
الأشخاص المعنوية	٣٠٥	٣٧٢
صعوبة التمييز بين الأخطاء المصلحية والشخصية	٣٠٦	٣٧٢
الخطأ الشخصى	٣٠٧	٣٧٣
الخطأ المصلحى	٣٠٨	٣٧٣
الخطأ بمناسبة الوظيفة	٣٠٩	٣٧٤
تطور القضاء	٣١٠	٣٧٤
مسئولية الموظف والشخص المعنوى	٣١١	٣٧٤
مضمون معيار الخطأ المرفقى	٣١٢	٣٧٦
القضاء فى مصر لم يعرف الخطأ المصلحى	٣١٣	٣٧٦
الخاتمة		٣٧٩
المراجع		٣٩١
المؤلفات باللغة الانجليزية		٣٩٢
المقالات		٣٩٥

	بند	صفحة
مجموعة الأحكام الانجليزية		٣٩٥
المؤلفات باللغة الفرنسية		٣٩٥
مؤلفات باللغة العربية		٣٩٧
بيان المختصرات الانجليزية		٣٩٩
الفهرس		٤٠١